المقدمـــة

تتناول هذه الدراسة موضوع النظم والمعاملات المالية ببلاد المغرب في الفترة الممتدة من عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م وحتى عام٦٦٨هـ /١٢٦٩م، وهى الفترة التي تعاصر دولة الموحدين، منذ تولى عبد المؤمن بن على أمر الموحدين خلفاً للمهدى محمد بن تومرت عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م، وحتى سقوط الدولة نهائياً ودخول بنى مرين العاصمة مراكش عام ٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م.

وكانت بداية دعوة الموحدين عام ٥١٤هـ / ١١٢٠ م بعدما عاد محمد بن تومرت من رحلته المشرقية، وقد انتشرت هذه الدعوة في أغلب مدن المغرب الأقصى، وذلك بمساعدة أنشط تلاميذه عبد المؤمن بن على . ثم توفى المهدي في رمضان من عام ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م، وخلفه عبد المؤمن بن على الذي تابع جهوده حتى أزال دولة المرابطين من المغرب واستولى على عاصمتهم مراكش عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م، ومن ثم على كامل بلاد المغرب (حتى تونس وطرابلس عام٥٥٥هـ / ١١٦٠ م) والأندلس (٥٤١ – ٥٤٩ هـ/١١٤٦ -١١٥٤ م).

وقد بلغت الدولة الموحدية أوجها في عهد عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨هـ/١١٢٩-١١٦٣م)، وابنه أبي يعقوب يوسف (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م)، ثم أبي يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) والذي وقعت معركة الأرك عام ٥٩١ هـ / ١١٩٥ م فى عهده حيث انتصر فيها الموحدون على ملوك نصاري الإسبان، وفي عهد هؤلاء الخلفاء الثلاثة تم بناء العديد من المدن الجديدة كما ازدهرت الثقافة والحياة الفكرية بفضل تشجيعهم .

وفي عهد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٣م) تم القضاء على العديد من الثورات في إفريقية أهمها ثورة بني غانية . إلا أن الموحدين تلقوا هزيمة قاسية على أيدي نصارى الإسبان في معركة حصن العقاب عام (٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م)، وبدأت الدولة في الضعف بسبب الصراعات الداخلية على العرش، والثورات والأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى تفكك الدولة الموحدية إلى دول متعددة، فقد استقل الحفصيون بتونس وإفريقية منذ عام ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م، كما استقل بنو عبد الواد أو بنو زيان بالمغرب الأوسط وذلك في عام ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م، ثم قضى بنو مرين على ما تبقى من سلطة الموحدين ببلاد المغرب باستيلائهم على المغرب الأقصى والعاصمة مراكش وذلك عام ٦٦٨ هـ/ ١٢٦٩م.

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة أسباب : أولها قلة الأبحاث والدراسات التي تتعرض للنظم المالية المغربية، فالنظم المالية المغربية تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها، خاصة

وأن تلك النظم كانت عاملاً مؤثراً جداً في حركة التاريخ المغربي وتكوين الحضارة المغربية .

ثاني تلك الأسباب محاولة توضيح العلاقة بين العقيدة الدينية للموحدين والمتمثلة في دعوتهم الدينية والتي أرسي مبادئها المهدي محمد بن تومرت – بغض النظر عن نوعية تلك الأفكار والمعتقدات التي اتخذوها سبيلاً والتي لم تطابق العقيدة الإسلامية في كثير من الأحيان – والسياسة المالية التي طبقتها الدولة على أرض الواقع . بمعنى معرفة الخط الفاصل بين النظرية والتطبيق، حيث آمن الموحدون بحقيقة وهي أنه ليس المهم الوقوف على تفاصيل ما تؤمن به ولكن المهم تحقيق ما تؤمن به على أرض الواقع .

أما ثالث هذه الأسباب فهو أهمية النظم المالية في صنع حضارة الموحدين التي تعد ذروة ما وصل إليه المغاربة في سلم الحضارة في العصر الإسلامي . فالدولة الموحدية هي من وحدت بلاد المغرب من أدناه إلى أقصاه تحت راية إسلامية سياسية بربرية واحدة وذلك لأكثر من قرن من الزمان، كما أن تلك الدولة أيضاً هي من أبقت بلاد الأندلس في حضنها الإسلامي أكبر فترة كانت ممكنة، بعدما أوشكت على الدخول في عباءة نصارى الأسبان في أواخر عصر المرابطين.

أما السبب الربع فهو أن دولة الموحدين هي التي وضعت الأساس المالي المنظم لبلاد المغرب، والذي ظل يعمل كأرضية بُنيت عليها كل الأنظمة المالية للدول المغربية التي قامت على أنقاضها، فكثير من الأبحاث التي ظهرت في هذا المجال تؤكد بالأدلة القاطعة، أن الدول التي قامت على أنقاض دولة الموحدين مثل الدولة الحفصية والزيانية والمرينية أخذت إرثها من النظم المالية الموحدية لتستطيع بناء النظم المالية الخاصة بها، بل إن بعض آراء الباحثين ترى أن نظم تلك الدول ما هي إلا استنساخ من النظم المالية الموحدية، ولم تأتِ بجديد في هذا المجال . لهذا كانت هذه الدراسة الخاصة بالنظم والمعاملات المالية في دولة الموحدين.

وقد حاول الباحث طرح هذه الدراسة عبر مناهج عدة من خلال ما هو متاح من نصوص مصدرية متناثرة، كان علي رأس هذه المناهج المنهج الموضوعي والمنهج التحليلي، عاملاً علي مقابلة المصادر والمراجع المختلفة بعضها البعض، للوصول إلي معلومة تاريخية واضحة، اعتماداً علي أدلة يمكن الوثوق فيها . وقد تم تقسيم الدراسة إلي خمسة فصول بالإضافة إلى فصل تمهيدي وخاتمة :

الفصل التمهيدي بعنوان النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة المرابطين : وقد تناولت فيه بالشرح التنظيمات المالية المرابطية من حيث مكوناتها

وتخصصاتها، كما يتضمن هذا الفصل الموارد والنفقات المالية للمرابطين فى تلك الفترة، كذلك يتضمن المعاملات المالية من حيث وسائلها ومقاييسها وأشكال تلك المعاملات .

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان التنظيمات المالية الموحدية : وقد تناولت فيه السياسة المالية للموحدين وذلك بالحديث عن وسائل تحقيق هذه السياسة وشرعيتها، كما تضمن هذا الفصل الإدارة المالية وما تحتويه من مؤسسات ووظائف مالية، بالإضافة إلى الرقابة المالية وذلك من حيث أقسام تلك الرقابة ومظاهر التجاوزات المالية فى تلك الفترة وطرق كشف تلك التجاوزات وعقوباتها .

وخُصص الفصل الثاني للرسالة لدراسة الموارد المالية للدولة الموحدية : وتضمن الموارد الشرعية مثل أخماس الغنائم والفيء، وكذلك الزكاة سواءٌ زكاة الفريضة أو زكاة الفطر، وكذلك الخراج والجزية والضرائب التجارية و الصناعية مثل العشور التجارية وأخماس المعادن وأموال المسلمين التي ليس لها مالك . كما تضمن هذا الفصل الموارد غير الشرعية، مثل الإتاوات والمصادرات المالية بشتى أنواعها، وكذلك القبالات والمكوس الصناعية والحرفية، كما احتوى هذا الفصل على مواعيد الجباية ومناطقها وطرقها ومدى وفرة هذه الأموال .

وتناول الفصل الثالث النفقات المالية للدولة الموحدية : ويضم المرتبات والنفقات العسكرية، مثل بركات وعطايا الجنود والإنفاق على المعدات الحربية والأسلحة وتجهيزات الأسطول وأعداده وبناء التحصينات العسكرية . وكذلك تناول ذلك الفصل النفقات السياسية مثل نفقات الاستقطاب السياسي ونفقات دعم السياسات الخارجية للموحدين. كذلك أبرز هذا الفصل نفقات البناء والتعمير، مثل الإنفاق على المنشآت العامة والإنفاق على المشروعات المائية واستصلاح الأراضي . كما

تضمن هذا الفصل النفقات الاجتماعية، مثل عطايا ومنح خاصة للعلماء والصالحين والفقراء وأموال التعويضات والنجدة .

وجاء الفصل الرابع بعنوان المعاملات المالية في الدولة الموحدية : ويتضمن وسائل المعاملات المالية مثل العملات والوثائق المالية والسلع . كما يتضمن هذا الفصل مقاييس المعاملات المالية، مثل الموازين والمكاييل والأطوال . كما يحتوى هذا الفصل على أشكال المعاملات المالية مثل أنواع البيوع المختلفة وأنواع الشركات الصناعية والتجارية والزراعية . ويتناول هذا الفصل أيضاً القضايا والمشكلات المالية التي ظهرت في تلك الفترة، ويتم عرض تلك الفكرة من خلال عرض أهم أنواع تلك المشكلات والقضايا التي ظهرت في تلك الفترة، والمذاهب المستخدمة في حل تلك القضايا ومن تولى حلها.

وجاء الفصل الخامس والأخير بعنوان النظم المالية الموحدية وأثرها على الحضارة المغربية : حيث تناول هذا الفصل أثر النظم المالية علي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لبلاد المغرب . وذلك في فترتي الازدهار والانحلال لدولة الموحدين.

وفي الخاتمة عرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ذيل البحث ببعض الملاحق التي تم الاعتماد عليها.

ولقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على كل ما أمكن الحصول عليه من المصادر الأصلية مخطوطة أو مطبوعة، سواء كانت مصادر تاريخية، أو رسائل رسمية وعقود، أو مصادر جغرافية أو تراجم وطبقات، أو نوازل ومؤلفات فقهية، أو كتب النظم بالإضافة إلى المصنفات التي اهتمت بالأموال بشكل أساسي .

أولاً – المصادر التاريخية :

يمكن تصنيف المصادر التاريخية التي اعتمدت عليها إلى أربعة أقسام رئيسية، القسم الأول : مصادر مغربية كُتبت فى ظل الموحدين، والقسم الثاني : مصادر تاريخية مغربية كُتبت فى المشرق الإسلامي، والقسم الثالث : مصادر تاريخية مغربية متأخرة . وأخيراً القسم الرابع : مصادر تاريخية مشرقية .

القسم الأول – مصادر مغربية كُتبت فى ظل الموحدين :

ومن أهمها كتاب "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" للبيذق (توفى فى منتصف القرن السادس الهجري) وهذا الكتاب يعتمد على السرد التاريخي فى رواية الأحداث بشكل سريع ومقتضب، وقد أشار صاحب هذا الكتاب إلى بعض الغنائم التي غنمها الموحدون فى بداية عهدهم وكانت من مواردهم المالية .

وأما كتاب "المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة و جعلهم الوارثين" لأبن صاحب الصلاة (ت٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م) وقد كان هذا الكتاب فى أصله ثلاثة أجزاء تبدأ من فترة المهدي وتنتهي بوفاة مؤلفه . والموجود منه الجزء الثاني، وأحداثه امتدت من عام ٥٥٤ هـ /١١٥٩م إلى عام ٥٦٩ هـ / ١١٧٤ م . وطريقة ابن صاحب الصلاة حولية وأسلوبه يغلب عليه السجع، ولكنه لم يؤثر على دقته فى إيراد الخبر . فمصادره هي الروايات المباشرة والمشاهدة والوثائق التى أورد منها نصوصاً كثيرة . فجاء كتابه زاخراً بالمعلومات عن بعض عناصر الإدارة المالية، وموارد الدولة لاسيما الغنائم والزكاة والمصادرات، وذكر للرواتب والبركات التي كانت تدفع للعاملين فى الدولة، كذلك ذكر بعض التأثيرات المالية على الحضارة المغربية لاسيما على الجيش.

كذلك اعتمدت على كتاب "نظم الجمان لترتيب ما سلف من اخبار الزمان " لأبى الحسين بن القطان الكتامى (القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي)، ويرجح محققه أن أصل الكتاب سبعة أجزاء تتناول تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي . وقد ضاع أكثره والموجود منه هو قسم من الجزء السادس وفيه أخبار عام ٥٠٠ هـ إلى عام ٥٣٣ هـ، وقد اعتمد على بعض روايات المؤرخين الذين ضاعت كتبهم مثل ابن صاحب الصلاة المتوفى عام٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م. وقد أورد كثيراً من الوثائق خاصة رسالة عبد المؤمن بن على التي بعثها عام ٥٤٣ هـ / ١١٤٧ م إلى الولايات شارحاً طريقة العمل فى كافة نظم الدولة، كما يذكر فيها الكثير من التجاوزات المالية لعمال الدولة، ويذكر أيضا أوامره بضرورة محاربة تلك التجاوزات وتحصيل ما للدولة من أموال لاسيما الزكاة .

- القسم الثاني مصادر مغربية كُتبت فى المشرق الإسلامي :

وخير من يمثل هذا القسم من المصادر التاريخية كتاب " المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لأبى محمد عبد الواحد بن على المراكشي (ألفه عام ٦٢١ هـ / ١٢٢٤ م) . وقد صنف كتابه بالمشرق مما يسر له قدراً كبير من الحياد فى رواياته ونقدها . وقد استفاد هذا المؤلف من اتصالاته بعمال الإدارة المالية للدولة الموحدية لذلك أمدنا بتفاصيل تخص الإدارة المالية، فقد حرص على ذكر وزراء وقضاة وولاة وكتاب كل خليفة . كما قدم معلومات هامة عن الخراج والرواتب، وتزداد أهمية هذا الكتاب لأن مؤلفه الكاتب الوحيد الذي أورد إحصاءً للولايات الموحدية والمناطق التي يُجبى منها الأموال لاسيما الخراج . كما ذيل عبد الواحد المراكشي مؤلفه هذا بمعلومات جغرافية هامة ساعدت على الكشف عن بعض الحقائق الخاصة بالأوضاع المالية فى بعض المدن المغربية. غير أن عيب المراكشي أنه كتب من ذاكرته

وبعيداً عن مصادر مروياته، فجاءت بعض رواياته مرتبكة وضعيفة ومختلفة عن المصادر المعاصرة الأخرى، لاسيما فى ذكر تواريخ الأحداث .

- القسم الثالث مصادر مغربية متأخرة :

ومن ذلك كتاب "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لأبى عبد الله محمد بن عذارى المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي . وأرخ ابن عذارى تاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى عام ٦٦٧ هـ / ١٢٦٩ م . وقد اعتمد ابن عذارى كثيراً على الروايات المعاصرة للأحداث، وأكثر من النقل عن ابن صاحب الصلاة ويوسف بن عمر، وأورد عدداً من الرسائل الرسمية التي احتوت على مجموعة من الأوامر والنصائح المالية لعمال الموحدين فى الولايات .

كذلك كتاب "الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس" . وينسب لأبى الحسن على بن عبد الله بن أبى زرع الفاسى الذي كان حياً في عام٧٢٦ هـ/ ١٣٢٥م وموضوع هذا المصدر يدور حول تاريخ المغرب الأقصى عموماً وتاريخ مدينة فاس خصوصاً كما يدل عليه اسمه، بداية من الدولة الإدريسية الحسنية إلى عام ٧٢٦هـ / ١٣٢٥ م، وأسلوب ابن أبى زرع في هذا الكتاب هو أسلوب فقيه أو عدل متوسط المعرفة بعلوم اللغة، وعباراته تختلف باختلاف المؤلفين والرواة الذين ينقل عنهم ولا ينسب إليهم كلامهم فى أغلب الحالات، فلهذا يوجد فى هذه العبارات البليغ والمتوسط والركيك . وقد ذكر فى كتابه هذا الكثير من المعلومات المالية مثل الأسعار ورخائها فى فترات الرخاء وارتفاعها في فترات الاضطرابات، كما ذكر لمجموعة من أسباب الأزمات المالية مثل انتشار الأوبئة والحروب الأهلية، بالإضافة لذكره لنتائج تلك الأزمات مثل

المجاعات والحروب وانهيار دولة الموحدين .

ومن تلك الكتب أيضاً كتاب "مفاخر البربر" ألفه مجهول عام ٧١٢هـ / ١٣١٢ م والموجود منه نبذة قصيرة وفائدته محدودة فى الرسالة . كذلك كتاب "الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية" لمؤلف مجهول وقد انتهي من تأليفه هذا عام ٧٨٣هـ / ١٣٨١ م، وقد عالج تاريخ المغرب منذ تأسيس مراكش إلى عام ٧٨٣ هـ، وعلى الرغم من أن أخباره مختصرة إلا أنه ذكر عصر عبد المؤمن بن على فى شئ من التفصيل، وقد أورد معلومات منفردة هامة عن تنظيمات الموحدين الإدارية والمالية وإشارات عن مستوى المعيشة .

ومن الكتب المغربية المتأخرة التي اعتمدت عليها كتاب " أعمال الإعلام في من بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام" للسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب (ت٧٧٦ هـ / ١٣٧٥) . وقد نشر ليفي بروفنسال قسم إسبانيا بعنوان :" تاريخ إسبانيا الإسلامية"، وقد نشر أحمد مختار العبادى ومحمد إبراهيم الكتاني قسم المغرب بعنوان : "تاريخ المغرب فى العصر الوسيط " . ففي القسم الأندلسي أوجز ابن الخطيب تاريخ الموحدين إيجازاً شديداً ووعد أن يوفيه حقه فيما بعد . و أما فى القسم المغربي فلم يتجاوز الكتاب بداية خلافة عبد المؤمن . ولأبن الخطيب أيضاً كتاب "الحلل فى نظم الدول" والذي يعتبر ملخص موجز جداً لتاريخ بلاد المغرب والأندلس، ومن هنا فلم تكن الفائدة من مؤلفات ابن الخطيب إلا قليلة في تغطية أحداث عامة للموحدين وفي حدود ضيقة.

ويدخل تحت هذا الصنف أيضاً كتاب "اختصار الأخبار عما كان بثغر سبته من سني الآثار " لأبن عبد الملك السبتى الذي عاش في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، وقد تضمن هذا الكتاب بعض الإشارات القليلة لبعض

المنشآت المالية التي ظلت موجودة منذ عصر الموحدين لاسيما دور الإشراف بسبته حتى عصر مؤلف الكتاب، كما أشار إلى وجود مكتبات خاصة لبعض علماء سبته في عصر الدولة الموحدية، مما أفاد في إظهار أثر النظام المالي على الحياة العلمية .

ويدخل تحت هذا الصنف أيضاً من المصادر كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر" لأبى زيد عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م) وهو يتألف من سبعة أجزاء وجزء ثامن للفهارس، الجزء الأول منه هو المقدمة المشهورة والتي حصلت عليها من طبعة مستقلة بذاتها عن الكتاب الأصلي، وبقيت الأجزاء الأخري يتناول فيها المؤلف تاريخ العرب وأجيالهم ودولهم ومن عاصرهم من الدول منذ بدء الخليقة إلى عصره، كذلك أخبار البربر ببلاد المغرب وأجيالهم ودولهم، وقد اعتمدت على المقدمة والجزء السادس من الكتاب فقط، ففي المقدمة يقدم ابن خلدون الكثير من المعلومات المالية المتفرقة عن دولة الموحدين مثل ذكر عملتهم المربعة المنسوبة إليهم، وذكر الوزير ومهامه فى تلك الفترة . والعلاقة بين النظام المالي والحضارة المغربية، وأثر الأول على الثانية سواءً بالسلب أو بالإيجاب .

ومن تلك المصنفات المغربية المتأخرة أيضاً كتاب "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" لمحمد بن غازي العثماني المكناسى (ت٩١٩ هـ / ١٥١٣ م)، والذي كان شديد الأهمية فى تبيان بعض الأرقام التي تخص ما يجبى من خراج من بعض المدن المغربية لاسيما مدينة مكناسة، كما اهتم بعرض أشكال المعاناة التي نتجت عن فرض عبد المؤمن بن على الخراج على كل بلاد المغرب والتعسف فى جبايته، كما ترجع أهمية هذا الكتاب إلي أنه يوضح بعض النفقات المعمارية بمدينة مكناسة، وأثر تلك النفقات علي تحضر المدينة .

- القسم الرابع مصادر مشرقية :

ويأتي في مقدمتها كتاب "الكامل في التاريخ" لأبى الحسن على بن محمد بن الأثير الشيبانى (ت٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣ م) والذي سرد أخباراً مهمةً عن الموحدين وتنظيماتهم في تلك الفترة، كما أورد ذكر للعديد من معارك الموحدون التي غنموا منها الكثير من أموال أعدائهم، وما يميزه فى هذا المجال إحصائياته لبعض الغنائم الموحدية لاسيما فى معركة الأرك عام ٥٩١ هـ/ ١١٩٥ م.

ومن الكتب المشرقية أيضاً التي اختصت بذكر تاريخ دولة الموحدين لاسيما المعلومات المالية عنها كتاب " الروضتين في أخبار الدولتين" لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل أبى شامة (ت٦٦٥ / ١٢٦٧ م)، وتميز بذكره سفارة ابن منقذ من قبل صلاح الدين إلى يعقوب المنصور عام ٥٨٥هـ / ١٩٨٩ م، وما لازمها من نفقات ضيافة وهدايا .

ثانيا – الرسائل الرسمية والعقود :

وقد اعتمدت على عدة كتب من التي تضم تلك الرسائل، أولها كتاب " مجموع رسائل موحديه من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية " والذي قام بنشره ليفي بروفنسال، والثاني كتاب " رسائل موحديه (مجموعة جديدة) " تحقيق أحمد عزاوى، والثالث كتاب " رسائل ديوانية موحديه " تحقيق أحمد عزاوى أيضاً وهو كتاب حديث النشر. ولتلك المجموعات من الرسائل قيمة كبيرة من الناحية التأريخية، حيث أنها تعرض لنا بياناً مباشراً ودقيقاً ومنظماً لأهم التدابير المالية والإصلاحات الإدارية والسياسية والغزوات والانتصارات الحربية التي نتج عنها غنائم في عصر الموحدين . كما أن هذه الرسائل كانت إحدى أهم وسائل تنفيذ

السياسة المالية الموحدية، لما احتوته على أوامر ونواهٍ ونصائح مالية لكل عمال الموحدين فى جميع الولايات .

ومن أهم المؤلفات التي اهتمت بالعقود لاسيما عقود المعاملات المالية كتاب "وثائق المرابطين والموحدين" والذي ينسب لعبد الواحد المراكشي، ويرجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يعتبر الأساس الذي بنيت عليه كل أشكال المعاملات المالية فى تلك الفترة، لأنه يحتوى على جلها تقريباً . كما أن الكتاب يحتوى على شرح مفصل للتاريخ السياسي والحضاري لدولة الموحدين، وهذا الشرح هو من إعداد المحقق وليس المؤلف .

- **ثالثاً مصادر الجغرافيا والرحلات :**

وُيعد كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الأفاق" لأبى عبدالله محمد بن محمد الإدريسي (ت٥٤٨ هـ / ١١٥٤ م) من الكتب المهمة للدراسة، فمؤلفه كان معاصراً لفترة تأسيس الدولة الموحدية، وقد ورد بهذا الكتاب بعض أخبار الموحدين التي تخص سياساتهم المالية مثل ذكره لإلغاء الموحدين للضرائب غير الشرعية التي فرضوها على المغاربة فى تلك الفترة .

أما كتاب " الاستبصار في عجائب الأمصار " لمؤلف مراكشي مجهول فهو يُعد أيضاً مصدراً لمعلومات جغرافية وتاريخية وأثرية هامة، وقد أختص مؤلف هذا الكتاب مدن المغرب بتوضيح أحوالها الاقتصادية، حيث بين الكتاب الثروة الزراعية والمعدنية لكل مدينة مغربية ويعتبر القسم الأخير من هذا الكتاب الخاص بالمغرب الأقصى مهم جداً بالنسبة لتاريخ الموحدين، فيعرض فيه المؤلف المجهودات المعمارية التي قام بها أمراء الموحدين الثلاثة الأول، وخاصة يعقوب المنصور، ومنها :

عمليات جلب المياه وبناء المساجد والقصور، ثم إنشاء الحصون فى مدن مراكش وفآس ومكناسة وما لزم ذلك من نفقات .

ويأتي كتاب رحلة بن جبير للرحالة أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير (ت٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) من أهم مصادر الدراسة لقيام مؤلفه بالمقارنة بين عصر الموحدين وغيره من العصور، وقد رجح المؤلف كفة الموحدين فى الرقابة المالية وشرعية الموارد على غيرهم ممن حكموا المغرب . ورغم المعلومات الضئيلة جداً التي ذكرها عن الموحدين فإن قيمتها كبيرة .

وهناك مجموعة من المصادر والموسوعات الجغرافية التي لم تفد في تلك الرسالة سوى القدر الضئيل الذي لم يتعدَ حدود تعريف المدن أو ذكر بعض الأخبار المالية المقتضبة وتأثيراتها على الحضارة المغربية، ويدخل فى هذا السياق كتاب "الجغرافيا" لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزهري (ت أواسط القرن ٦ هـ / ١٢ م)، وكتاب "الجغرافيا" لابن سعيد (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م)، وكتاب "آثار البلاد وأخبار العباد" لزكرياء بن محمد بن محمود القزوينى (ت٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م)، وكتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م)، وكتاب "مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة و البقاع" لابن عبد الحق البغدادي(ت٧٣٩هـ/ ١٣٣٨ م)، وكتاب " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار " للعمري (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨)، وأخيراً كتاب "الروض المعطار في خبر الأقطار " لمحمد بن عبد المنعم الحميري(ت في أواخر القرن ٩ هـ/ ١٥ م) .

- رابعاً كتب التراجم والطبقات والوفيات :

لقد اتبعت كتب التراجم العامة منهجاً واحداً، فهي تذكر اسم المترجم له

كاملاً وكنيته وبلده الذي ولد فيه والذي منه أصله والبلد الذي نزله إن رحل إلي بلد آخر، ثم تبين شيوخه وعلومه ومن عنه أخذ وتختتم الترجمة بتاريخ الوفاة والمولد والمكان .

ويدخل فى هذا السياق كتابا " تاريخ الإسلام " و" سير أعلام النبلاء " للإمام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت ٧٤٨هـ -١٣٧٤م)، الذي تناول تراجم وطبقات المسلمين منذ بداية العصر الإسلامي حتى عصره هو . وبالطبع ذكر من عرض تلك التراجم تراجم مغربية من عصر الموحدين، كان أهمها خلفاء الموحدين وما قاموا به من غزوات وحروب نجم عنها غنائم، وما أنشأوه من مشاريع احتاجت لنفقات كثيرة، غير أن كتاب تاريخ الإسلام على وجه التحديد، لم يراعَ فيه السياق العام لكتب التراجم والطبقات، فالكتاب يجمع بين سرد الأحداث التاريخية بشكل سنوي، ثم يقوم بذكر مجموعة من وفيات كل سنة يقف عندها .

كذلك كتاب "المُغرب في حُلى المغرب" لابن سعيد (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م)، والذي ذكر بعض الشخصيات التي تميزت بوظيفتها مثل المشرفين الماليين، كما ذكر دار الإشراف فى سياق حديثه، ولنفس المؤلف أيضاً كتاب "الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة " والذي يغلب عليه طابع الترجمة للشعراء على وجه التحديد . وقد ذكر فيه بعض رواتب ممن عمل فى الإدارة الموحدية، بالإضافة لذكره مجموعة من العلماء والشعراء ممن نالهم جزء من عطايا الموحدين .

ويعتبر كتاب " عنوان الدراية فيمن عُرف من علماء المائة السابعة ببجاية " لأبى العباس الغبرينى (ت٧١٤هـ / ١٣١٥ م) مصدراً مهما لتراجم علماء وفقهاء جاءت من أماكن وجهات متفرقة من العالم الإسلامي إلى بجاية، حيث كانت بجاية فى تلك الفترة شاهدة على الإزدهار العلمي لبلاد المغرب في عصر الموحدين بفضل

عطايا خلفاء تلك الدولة .

واعتمدت الدراسة على العديد من كتب التراجم التي ترجمت للخلفاء الموحدين وبعض العاملين بالإدارة المالية، والعلماء الذين أخذوا حظهم من عطايا الموحدين، ومن هذه الكتب كتاب " بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس " للضبي (ت ٥٩٩هـ / ١٢٠٢ م)، وكتاب "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبى العباس السبتى " لابن الزيات التادلى (كان حياً في الربع الأول من القرن ٧ هـ / ١٣ م)، وكتاب "وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان" لابن خلكان(ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢ م)، وكتاب " الوفيات " لابن قنفذ القسنطينى (من رجال القرن الثامن الهجري)، و" المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا {تاريخ قضاة الأندلس } " لأبى الحسن المالقي (من رجال القرن الثامن الهجري) ، وأيضاً كتاب " الوافي بالوفيات " للصفدى (ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م)، وكتاب " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب " لابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م)، وأخيراً كتاب " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب " لشهاب الدين أبى العباس احمد بن محمد المقري التلمسانى (ت١٠٤١ هـ / ١٦٣١ م) .

- خامساً كتب النوازل والحسبة :

تحتوي مؤلفات النوازل على القضايا التي رفعت إلى المفتين للنظر فيها، وعادة ما تذكر القضية وأشخاصها ووقائعها مع ذكر من رفعت إليه وتاريخ وقوع النازلة، وكثير من هذه النوازل كانت تتعلق بقضايا اقتصادية لاسيما مالية منها ترجع إلى عصر الموحدين . وقد استفدت من تلك النوعية من الكتب فى أكثر من موضع من الرسالة، خاصة فيما يتعلق بالعملات وأوزانها والفروق بينها، وأشكال التعامل الذي كان قائما فى تلك الفترة . ومن المؤلفات التي تتبع ذلك النوع من التصنيف،

كتاب "فتاوى ابن رشد" لأبى الوليد محمد بن احمد المالكي ابن رشد "الجد" (ت ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م)، وكتاب " المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب " لأبى العباس احمد بن يحي الونشريسى(ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م).

ويتبع تلك المجموعة من المصنفات كتب الحسبة، لاسيما كتاب آداب الحسبة للسقطى، ورسائل ابن عبدون وابن عبد الرءوف والجرسيفى (من أهل القرن السادس الهجري) والتي نشرها ليفي بروفنسال ضمن كتاب " ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب" ، والتي ألقت الضوء على كثير من المعاملات المالية والموازين والمكاييل . ولكنني كنت حذراً فى التعامل معها، لأن أغلبها يلقى الضوء على فترة المرابطين أو الفترة الانتقالية بين حكم المرابطين والموحدين .

- سادساً كتب العملة والمكاييل والموازين :

ويأتي في مقدمة تلك النوعية من المؤلفات التي استعنت بها كتاب "تلخيص القول فى الأكيال والأوزان والنصب الشرعية، وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك" لمؤلف مجهول عاش فى القرن السابع الهجري والذي قام بتحقيقه محمد الشريف، ويضم هذا المؤلف مقدمة مقتضبة تعلن عن محتويات التأليف، بالإضافة إلى اثني عشر فصلاً متباينة الطول حتى إن بعضها عبارة عن فقرات مقتضبة . يبتدئ المؤلف كلامه بالوقوف على حقيقة الدرهم الكيل الذي تُركب منه الأوقية والرطل والمد والصاع ويُحقق قدر كل واحد منها به، أي الذي تحققت به المكاييل في الشرع وعرفت مقاديرها منه . ثم يتطرق إلى العملة الموحديّة وبالتحديد الدرهم الذي ضربه عبد المؤمن بن علي بالمغرب، ومقداره من حب الشعير ومقداره بالنسبة للدرهم الكيل ؛ وذلك ليتسنى له معرفة العدد الذي تجب فيه الزكاة من

الدراهم المؤمنية، ومبلغ الواجب فيها. ثم يتطرق في السياق نفسه للعدد الذي يخرج منه الزكاة من الدراهم الجارية ببلاد إفريقية، والدنانير اليوسفية، والدينار اليعقوبي، والدنانير المعروفة بالأميرية الجارية بإفريقية . ونجد المؤلف في كل معطياته يستند إلى عمليات حسابية دقيقة وواضحة تتخللها تفسيرات مختلفة وكأني به يتوجه بذلك إلى عامة الناس وخاصتهم . وبعد أن يوضح مقدار الصداق عند مالك، يحسب مقداره بالدراهم المومنية، والدراهم الجارية والدينار اليوسفي والدينار الأميري (الفصل الخامس). ويفعل مثل ذلك في حساب قدر الدية . ويخصص الفصول الثلاثة الأخيرة لتحقيق الأوزان والأكيال الشرعية، معتمداً في ذلك على بعض الكلاسيكيات في الموضوع مثل كتاب "الأموال" لأبي عبد القاسم بن سلام، و"إكمال" القاضي عياض وعلى كتّاب اللغة ومحققيها كالأزهري والفراء والجواليقي .

كما كان أبرز المؤلفات التي استعنت بها والذي لا يقل أهمية عن كتاب " تلخيص القول" السابق الذكر، كتاب "إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقية الدينار والدرهم والصاع والمد" لأبى العباس أحمد العزفى السبتى(٥٥٧ – ٦٣٣ هـ/ ١١٦٢ – ١٢٣٦ م)، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية القسم الأول يعرض فيه المؤلف قضية المكاييل والأوزان الشرعية ومحاولة تأصيلها تأصيلاً تاريخيا يرجع لعصر الرسول صلى الله عليه وسلم، أما القسم الثاني فيتناول فيه النقود الإسلامية حيث يذكر تاريخها ويقف عند أوزانها وما ورد فيها من أقوال العلماء، أما القسم الثالث فيتعرض فيه المؤلف إلى الأوزان والمكاييل بشكل يشبه أسلوب المعاجم، من حيث ذكر المصطلح ومعناه ومقداره فى السابق وفى فترة تأليف الكتاب . ويرجع أهمية هذا الكتاب بالإضافة إلى ما سبق إلى أن مؤلفه عاصر الموحدين بل كان أحد عمالهم على سبتة، مما يعطى الكتاب مصداقية وأهمية فى ذكر أرقام وتفاصيل خاصة بالموازين والمكاييل التي عرفها المغاربة فى عصر الموحدين .

كما استفدت بكتاب " الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" لأبى الحسن على بن يوسف الحكيم (عاش خلال النصف الثاني من القرن ٨هـ / ١٤ م)، ويبدو من استعراض فصول الكتاب ودراسة محتواه أن مؤلفه أراد أن يؤلف كتاباً كاملاً عن موضوع الذهب والفضة وما يتخذ منها من نقود وقد وفق في ذلك، فاستوفى الموضوع من كل جوانبه التي كان يتطلبها عصره فهو يتحدث عن الذهب والفضة من جميع النواحي : اللغوية والجغرافية والطبيعية والكيميائية . والمؤلف يتحدث فى فصول من كتابه بلغة أهل الصناعة سواءً فيما يتصل بمعالجة المعادن وتصفيتها وسبكها أو ما يتصل بسك العملة نفسها، وهو يذكر المصطلحات مفسراً لها أحياناً وتاركاً إياها على حالها أحياناً أخرى . والحقيقة أنني استفدت من هذا الكتاب فى أكثر من موضع من الرسالة، فمثلاً استفدت به في ذكر مناطق جباية الخراج فى بلاد المغرب، ومقارنة كلامه بكلام عبد الواحد المراكشي في هذه الناحية، كما استعنت به بشكل شبه كامل في ذكر صناعة العملات سواءً من حيث أدوات ومواد سك هذه العملات أو من حيث مراحل سك العملات، كما أشار أبو الحسن في كتابه هذا أكثر من مرة إلى بعض أوزان العملات الموحدية بالإضافة إلى بعض الأوزان والمكاييل المستعملة فى تلك الفترة .

ومن المؤلفات التي عنيت بالعملات الموحدية أيضا كتاب " كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية " لابن بعرة (ت أواخر القرن ٧ هـ / ١٣ م)، فرغم أنه كتاب لمؤلف ليس بمغربي إلا أنه ذكر أنواع العملات التي كانت ترد إلى دار الضرب المصرية، وذكر أن الدنانير الموحدية كانت من أفضلها جودةً ووزناً .

- سابعاً الموسوعات والنظم :

استعنت بموسوعتين الأولى" نهاية الأرب فى فنون الأدب " لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى (ت٧٢٣ هـ / ١٣٣٧ م)، واستفدت بها في السياق التاريخي لدولة الموحدين لاسيما فى ترتيب الأحداث والمعارك الحربية، ويبدو أن ما جاء فيه عن الموحدين ما هو إلا اقتباس عن ابن الأثير وعبد الواحد المراكشي وابن خلكان . أما الموسوعة الثانية فهي " صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء " لأبى العباس أحمد القلقشندى (ت٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)، حيث استفدت منها بمعرفة رواتب الجنود وشيوخ الموحدين فى عصر الدولة الحفصية والتي كانت امتداداً للدولة الموحدية، بالإضافة إلى ذكر بعض أنواع المزروعات التي كانت توجد فى تلك المناطق والتي انتشرت نتيجة تأثرها بالنظام المالي الموحدى الجيد، كما كان للجزء الخامس عشر منه وهو خاص بالمصطلحات الواردة فى الكتاب فضل كبير فى تبيان بعض المصطلحات الغامضة فى الرسالة.

أما النوع الثاني من تلك المؤلفات فى كتب النظم، والتي يأتي على رأسها "واسطة السلوك فى سياسة الملوك" لأبى حمو موسى الزيانى (من رجال القرن ٨ هـ / ١٤ م) وهو مخطوطة، وقد أمدتنا ببعض المعلومات عن طرق مراقبة العمال بالإدارة المالية والتي كانت متبعة فى فترة الموحدين وما تلاها .

- ثامناً كتب الأموال :

تعتبر كتب الأموال من أهم الكتب التي استعنت بها في إيضاح بعض المصطلحات والتعليقات الغامضة لاسيما فيما يتعلق بموارد الدولة، ومن تلك المؤلفات كتاب "الخراج" ليحي بن ادم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكرياء

الأحول (ت ٢٠٣هـ - ٨١٨م)، وكتاب "الأموال" لأبى عبيد القاسم (١٥٧-٢٢٤هـ / ٧٧٤-٨٣٧ م)، وكتاب "الأموال" لابن زنجوية (ت٢٥١هـ / ٨٦٥ م)، وكذلك مخطوطة " رسالة في الجامكية (المرتبات الديوانية) " لأحمد بن محمد الحموي (كان حياً عام ٧٧٠ هـ / ١٣٦٨ م)، وكتاب " الاستخراج لأحكام الخراج " لأبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ / ١٣٩٢ م).

وفي نهاية هذا العرض لأهم المصادر التاريخية، لا يمكننا إنكار ما أسهمت به دراسات المحدثين من المستشرقين والعرب .

فلم نغفل الاطلاع على ما أمكن الوصول إليه من كتابات المستشرقين مثل كتاب "حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر" لروجى لي تورنو، وكتاب " التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية " لامبرسيو هويثى ميراندا، وكتاب " ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م " لاتورى روسي، و" دراسات في التاريخ الاسلامى والنظم الإسلامية " لجواتياين، و" تاريخ افريقية فى العهد الحفصى من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م " لروبار برنشفيك، وكتاب "الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي " لشارل فيرو . وتلك المجموعة من المراجع ركزت بشكل أساسي في شرح التاريخ السياسي والعسكري لدولة الموحدين، وذكر لبعض الموارد المالية مثل كثرة الغنائم وفرض الخراج علي كل بلاد المغرب . وكذلك كتاب " النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى" لهويكنز، والذي تميز عن سابقيه بعدم سرد الأحداث التاريخية، والتركيز علي النظم الحضارية لبلاد المغرب، وخاصة فيما يتعلق بالنظم المالية لاسيما في عصر دولة الموحدين.

كما أطلعت على كتب من أرخ للمغرب والأندلس من المؤرخين المصريين

والمغاربة، والتي ضمت مجموعة من أحدث المؤلفات والإصدارات فى هذا المجال، ومنها كتاب " الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس " للدكتور حسن على حسن، وبعض مؤلفات الدكتور عز الدين عمر موسى مثل " النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامى خلال القرن السادس الهجري"، و"دراسات فى تاريخ المغرب الاسلامى"، و"الموحدون فى العرب الاسلامى "، وكذلك كتاب " التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم " للدكتور عبد الهادي التازى خاصة الجزء السادس منه . وقد كانت تلك المؤلفات ذات أهمية خاصة في هذه الدراسة، بسبب أنها من المراجع التي تخصصت في تاريخ دولة الموحدين ونظمها الحضارية، لاسيما فيما يختص بالنظم الاقتصادية وخاصة النظام المالي منها .

وكذلك أطلعت علي مجموعة من المراجع العربية الأخرى التي ذكرت بعض المعلومات المتفرقة عن النظام المالي الموحدى، ومن تلك المراجع كتاب " الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن على " للدكتور عبد الله على علام، وكتاب "في تاريخ المغرب والأندلس" للدكتور أحمد مختار العبادى، وكتاب " إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين " للدكتور على محمد الصلابى، وكتاب " المغرب في العصر الوسيط " للدكتور محمد زنيبر، و" دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الاسلامى" لعبد الواحد ذنون طه، و"دراسات و بحوث فى تاريخ المغرب والأندلس " للدكتور أمين توفيق الطيبى، وكتاب " معالم تاريخ المغرب والأندلس" للدكتور حسين مؤنس، وأيضاً كتاب " حضارة الموحدين " لمحمد المنونى، و"الحضارة الإسلامية في المغرب " للحسن السائح ، وكتاب " دولة الإسلام في الأندلس " للدكتور محمد عبد الله عنان.... وغيرهم كثير .

ولم نغفل الإطلاع على الدوريات العلمية والأبحاث العربية والأجنبية التي

أفادتنا في البحث، مثل بحث " فلاحو فاس في عصر الموحدين [٥٤٠-٦٤٦هـ / ١١٤٦- ١٢٤٦م] " للدكتور حسين سيد عبد الله مراد في مجلة وقائع تاريخية، جامعة القاهرة، والذي يعتبر من الأبحاث المهمة التي ألقت الضوء علي فرض عبد المؤمن بن علي الخراج علي كل بلاد المغرب، وأثر ذلك الإجراء علي أوضاع المغاربة الاقتصادية والمعيشية .

كما استعنت بمجموعة من الأبحاث التي ركزت بشكل أساسي علي شرح خصائص العملات الموحدية وطرق صناعتها ومواصفاتها ومصادر المعادن المستخدمة في صناعتها، ومن تلك الأبحاث دراسة عن " الكنى والألقاب على نقود دولتي المرابطين والموحدين " للدكتور محمد باقر الحسيني في مجلة سومر، كذلك بحث عن " شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده " للدكتور صالح يوسف بن قربة في مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة بالرباط، وأيضاً " قراءة لعملات الحفصيين الأولى [دراسة نمطية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانه]" للدكتور طاهر راغب في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، وكذلك " تدقيقات جديدة حول المسكوكات الموحدية " للدكتور محمد الشريف في مجلة مواسم بطنجة، ودراسة عن " تجارة الذهب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد السودان الغربي وبلاد المغرب، في الفترة من [ق٣ – ٥ هـ / ٩-١١م] " للدكتور كرم الصاوي باز في أعمال ندوة التواصل العربي الافريقى عبر الصحراء الكبرى...الخ . كذلك استعنت بمجموعة من الرسائل العلمية العربية والأجنبية لباحثين مصريين ومغاربة وأجانب، ومجموعة من المراجع الأجنبية التي تختص بتاريخ المغرب والأندلس.

وختاماً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان

لأستاذي الدكتور حسين مراد الذي أشرف على هذا العمل وتعهده بإرشاداته المنهجية القويمة، ومنحنى رعاية العلماء لتلاميذهم، ودقة منهجه بإيضاحات وإرشادات أنارت الكثير من جوانب البحث وأفادت البحث وصاحبه .

كما أتقدم بالشكر خالصاً عميقاً لأستاذتي الدكتورة سوزى أباظة، لما أسدته إلَّى من فضل التوجيه والملاحظات القيمة التي أفادت البحث في كافة مراحله .

والله أسأل أن يوفقنا إلى وجه الحق والصواب، وأن يغفر لنا أخطاءنا فى اجتهادنا، إنه نعم المولى ونعم النصير .

obeikandl.com